رؤية عينة من الجمهور الخاص
لانتخابات مجلس الشعب٢٠١١/٢٠١٢

الشيماء على*

تعد انتخابات مجلس الشعب المصرى ٢٠١١-٢٠١٢ أول انتخابات تجرى بعد ثورة ٢٥ يناير التى أطاحت بنظام مبارك. اكتسبت هذه الانتخابات أهميتها لعدة أسباب؛ أحدها الآمال العريضة على هذا البرلمان لتجاوز مشكلات الانتخابات السابقة، وتحقيق مطالب الثورة من خلال انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة الشعب المصرى. وتسعى هذه الورقة للتعرف على آراء مجموعة من المعنيين من الشخصيات والقوى السياسية حول العقبات التى واجهت إجراء أول عملية انتخابية لبرلمان الثورة، وسبل تجاوزها.

مقدمة

أثرت مجموعة من القيود على فعالية برلمانات ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وعلى ثقة الشارع المصرى فى النخبة الحاكمة، وفى جدوى المشاركة فى هذه الانتخابات؛ ويمكن تجميع هذه القيود فى ثلاثة محاور كبرى هى: القيود النابعة من القانون والنظم الانتخابية، والقيود المرتبطة بإدارة العملية الانتخابية وتنظيمها، والقيود الخاصة بالثقافة السياسية حول الانتخابات، والمحاور السابقة مترابطة فيما بينها[١]. وترتب عليها فشل هذه البرلمانات فى القيام بدورها، فلم تستطع حل أزمة المشاركة السياسية، أو التعبير الحر عن إرادة الشعب المصرى، وتحقيق آماله[٢].

* مدرس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والخمسون، العدد الأول ، يناير ٢٠١٤.

كان برلمان ٢٠١٠ الأكثر تلاعبًا فى عملية انتخاب أعضائه، خاصة فى ظل معارضة الحكومة آنذاك بشدة لفكرة الرقابة الدولية على الانتخابات، بل وانحياز قطاع من الأحزاب الصغيرة لها فى هذا الشأن، وتحجيم دور الإشراف القضائى بعد التعديلات الدستورية التى جرت عام ٢٠٠٧ . وهذا التلاعب الشديد، فضلاً عن تصاعد العنف داخل وخارج مقار اللجان- بهدف إقصاء المعارضة [٣]- كان أحد أهم أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١[٤].

حذرت دراسات سابقة من أن نمو ثقافة ديمقراطية، وتصاعد المطالب الرامية للمشاركة دون وجود أطر مؤسسية وإجراءات مناسبة قد يؤدى لنتائج سلبية[٥]. وفى مصر تصاعدت أزمة المشاركة السياسية بشدة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتنامى استخدام العنف السياسى، وهاتان المشكلتان تقعان ضمن مجموعة من المشكلات والقضايا المحددة لمستقبل التحول الديمقراطى[٦]، فهى قضايا قديمة وسابقة على ثورة يناير، وترتبط بإشكالية الأطر القانونية والمؤسسية التى من خلالها تتم عملية التحول من نظام سلطوى الى نظام ديمقراطى[٧].

هدف البحث

تسعى هذه الورقة للتعرف على آراء مجموعة من المعنيين من الشخصيات والقوى السياسية حول أول عملية انتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢ عبر مراحلها الثلاث، وإلى أى مدى نجحت فى تجاوز عقبات العمليات السابقة، ورؤية مستقبلية لفرص تطوير العملية الانتخابية.

أسلوب البحث وخصائص العينة

تم إجراء مقابلات متعمقة مع عينة من النخبة السياسية ضمت (٢٥ شخصية)، روعى أن تمثل أكبر عدد ممكن من الأحزاب السياسية والتيارات السياسية، وكذلك أن تمثل مختلف الفئات العمرية والاجتماعية. تضمنت العينة أبرز القوى السياسية الفائزة فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢، وهم من المنتمين إلى أحزاب مختلفة

وتيارات سياسية متباينة منها اليسارى كحزب التجمع والكرامة، والليبرالى كحزب الوفد، والإسلامى كحزبى الحرية والعدالة والبناء والتنمية. ولم تتقيد الباحثة بوزن هذه القوى فى البرلمان؛ حتى يمكن تمثيل أكبر عدد ممكن من التيارات المختلفة دون إقصاء لأحد. وكذلك ضمت العينة أحد عشر مرشحًا سابقًا فى الانتخابات لم يحالفهم التوفيق، وهم بدورهم منتمون لأحزاب مختلفة منها المصرى الديمقراطى، والناصرى والإصلاح والتنمية والتيار المصرى والنور، ومنهم المستقل. كما ضمت العينة سبعة من الشخصيات السياسية والأكاديمية والقانونية والنشطاء المعنيين بالعملية الانتخابية، وذوى الاهتمام بالعمل العام من غير المرشحين أو المنتخبين فى ذاك البرلمان. وضمت العينة عشر سيدات، وخمسة عشر رجلاً كلاهما موزع على الفئات الثلاثة السابقة.

تجدر الإشارة إلى أن البحث اعتمد على العينة المتاحة أو العمدية نظرًا لطبيعة الموضوع، وتم اختيار الشخصيات من خلال شهرة بعضهم فى مجال البحث بصفتهم من المهتمين بالموضوع والنشطاء فيه، كما اعتمد البحث على أسلوب كرة الثلج حيث كانت الباحثة فى نهاية كل مقابلة تطلب من الشخصية التى أجريت معها المقابلة أن ترشح لها عددًا من الشخصيات ترى التطبيق معهم. كما تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك صعوبات فى الوصول لهذه الشخصيات؛ فقد تم الاتصال بعدد يفوق عدد من تم التطبيق معهم، إلا أن البعض لم يستجب للاتصالات، وتعذر مقابلة عدد من الشخصيات لانشغالهم، خاصة أعضاء مجلس الشعب، وأبدت بعض الشخصيات العامة استعدادًا للتطبيق معها ثم تعذر الاتصال بها مرة أخرى[٨].

أولاً: ملامح عامة حول انتخابات مجلس الشعب المصرى ٢٠١١-٢٠١٢

جاءت انتخابات مجلس الشعب المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير التى أطاحت بنظام الرئيس محمد حسنى مبارك. وأجريت على ثلاث مراحل بدأت يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ حتى ١١ يناير ٢٠١٢[٩].

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا ينظم الانتخابات البرلمانية لتكون بنظام القوائم الحزبية المغلقة على ثلثى المقاعد، وبالنظام الفردى على الثلث المتبقى. ثم عدل ليتيح لمرشحى الأحزاب التنافس على المقاعد الفردية بعد أن كانت مقتصرة على المستقلين فقط. وكان يجب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة ضعف عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردى. وتم تقسيم الجمهورية إلى ٨٣ دائرة للانتخاب بالنظام الفردى بالأغلبية المطلقة؛ بحيث ينتخب عن كل دائرة منها عضوان، أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين، و٤٦ دائرة أخرى خصصت للانتخاب بنظام القوائم [١٠].

تعرض قانون الانتخابات للانتقاد من جانب بعض السياسيين؛ فطالب البعض بأن تتم الانتخابات بنظام القائمة النسبية على جميع مقاعد البرلمان، وطالب أيضا بإلغاء نسبة ٥٠٪ عمال والفلاحين بمجلس الشعب. واعترض آخرون على المدة الطويلة التى تتم فيها الانتخابات، وعلى قانون تقسيم الدوائر. وتم إقرار مرسوم يعطى الحق فى التصويت للمصريين بالخارج لأول مرة، وسمح بإرسال الأصوات بالبريد إلى السفارات المصرية كوسيلة لتحقيق ذلك.

شهدت هذه الانتخابات عدة تحالفات حزبية[١١] أبرزها التحالف الديمقراطى الذى تأسس بدعوة من حزبى الوفد والحرية والعدالة، وضم مجموعة من الأحزاب من مختلف التيارات السياسية المصرية. واستقر التحالف على ١١ حزبا أشهرها حزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الكرامة الناصرى وحزب غد الثورة الليبرالى (مؤسسه أيمن نور) وحزب العمل المصرى. كما تكون تحالف الكتلة المصرية من ١٥ حزبًا وحركة سياسية فى أغسطس ٢٠١١ من بينهم حزب

المصريين الأحرار الليبرالى والتجمع اليسارى والمصرى الديمقراطى الاجتماعى. إضافة لتحالفات أخرى كتحالف الثورة مستمرة، وقائمة "الطريق الثالث" ، وائتلاف الوسط ، وتحالف القوى الاشتراكية. ولأول مرة جرت الانتخابات دون إمكانية التنبؤ بالنتائج مسبقا[١٢].

ثانياً: عملية انتخاب أعضاء مجلس الشعب ٢٠١١- ٢٠١٢

ليست العملية الانتخابية مجرد يوم الاقتراع أو التصويت؛ وإنما تتضمن هذه العملية عدة عمليات جزئية، هذه العمليات مقسمة على ثلاث مراحل تمر بها العملية الانتخابية[١٣].

إن نزاهة العملية الانتخابية بمراحلها الثلاث – وفق **مفهوم الانتخابات الحرة والنزيهة**– شرط أساسى لإعمال حق المشاركة السياسية، وحقوق الإنسان المرتبطة به والمنصوص عليها فى المواثيق الدولية. وتعد سلامة العملية الانتخابية بكل أركانها إحدى ركائز شرعية النظم السياسية اليوم. وتستدعى النزاهة أن تجرى الانتخابات بصورة دورية، وبالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السرى، وبإجراءات تكفل ضمان حرية التصويت، حتى لا تتحول العملية الانتخابية لنوع من "الخداع الانتخابى"، فالإجراءات الشكلية للانتخابات لا تؤدى إلى الديمقراطية؛ فالنظم – التى يسميها البعض الديمقراطيات الزائفة – لديها أحزاب معارضة معترف بها، وربما العديد من الخصائص الدستورية الأخرى للديمقراطيات الانتخابية، لكنها لا توفر ميدانًا للتنافس العادل، ولا تحترم مبدأ تداول السلطة[١٤]. يستعرض هذا القسم رؤى عينة الدراسة لملامح المراحل الثلاث لعملية انتخاب أعضاء مجلس الشعب ٢٠١١– ٢٠١٢ أو ما أطلق عليه البعض برلمان الثورة.

١- المرحلة السابقة على التصويت

تعد المرحلة السابقة على التصويت من أطول المراحل وأعقدها؛ وتتضمن عدة عمليات أبرزها: تسمية المرشحين من قبل الأحزاب، ثم تقديم الأوراق، ثم الحملة الانتخابية.

أ- تسمية المرشحين من قبل الأحزاب

جرت الانتخابات بالجمع بين نظامى القائمة والفردى، لهذا كان قرار المشاركة إما نابعًا من رغبة الشخص فى الترشح أو الحزب الذى ينتمى له. ولم يعان المرشحون هذه المرة صعوبات فى الحصول على دعم الحزب للترشح، أو معايير وآليات اختيار فاسدة وأسباب للاستبعاد تفتقر إلى الموضوعية. إذ لم تكن هناك آليات محددة لتسمية المرشحين داخل الأحزاب.

فضل بعض الحزبيين ، لاسيما من السيدات، النزول على المقاعد الفردية (ثلاث مبحوثات) لعدة أسباب؛ البعض تعلل برفض وضعهن على مراكز متأخرة فى القائمة لاسيما المنتميات لأحزاب جديدة حيث شعرن بأن الدفع بهن جاء فقط لاستكمال القائمة الحزبية (شخصيتان من العينة)، وحالة واحدة رفضت النزول باسم الحزب حتى لا تتحمل عبء القائمة والخلافات داخل الحزب مما يؤثر على فرصها فى الفوز، ولكى تستفيد من الدعم الشعبى لها الذى كونته قبل الثورة[١٥].

أسهم ضعف الحياة الحزبية فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير فى هذا الوضع؛ فالأحزاب القديمة لم تكن فاعلة، وبعضها منقسم أو غائب عن الساحة فعليًا نتيجة الصراع على المناصب داخلها، ومداهنة النخبة الحاكمة، وهذا يفسر ظاهرة الانشقاقات المستمرة فى الأحزاب، وتنامى ظاهرة المستقلين[١٦] قبل الثورة، ورفض الشباب هذه الأحزاب وطرد قياداتها خارج الميدان. بل وإن محاولات النظام السابق، ثم المجلس العسكرى، التنسيق مع القيادات الحزبية القديمة لحماية مصالح ضيقة باءت بالفشل، ولعل أبلغ دليل على ضعف هذه الأحزاب هو تفوق مرشحى الأحزاب

الجديدة التى تشكلت بعد الثورة على الأحزاب القديمة فى الانتخابات البرلمانية التى جرت بعد الثورة[١٧].

ب- تقديم أوراق الترشيح

أكد المرشحون (ثمانية عشر مرشحًا) فى العينة أنه لم تكن هناك مشكلات فى مرحلة تقديم الأوراق للترشيح خاصة من جانب الأمن، أسوة بما كان يحدث فى الانتخابات السابقة فى إطار سياسة الإغلاق من المنبع.

لم يشر المرشحون الذين خاضوا انتخابات مجلس الشعب محل البحث إلى وجود مشاكل عديدة، فقط أشارت شخصيتان إلى مشكلات تتعلق بالتعقيدات الإدارية–على سبيل المثال صعوبات فى استكمال مستندات مطلوبة، وأشار شخص واحد للتعنت معه، وصعوبة فى إثبات الصفة العمالية له.

كما أشارت إحدى المرشحات إلى عدم وجود منشور أو إرشادات توضح خطوات تقديم الأوراق، وتجاوز أحد عناصر النظام السابق "الفلول" –على حد تعبيرها– لباقى المتقدمين لتقديم أوراق الترشح، واقترحت إعادة النظر ووضع ضوابط للترشح حتى يتناسب المتقدمون مع الدور المفترض أن يقوم به عضو مجلس الشعب.

والمرحلة الثانية فى تقديم أوراق الترشح هى فحص الطلبات، وعرض كشوف المرشحين على الناخبين وفقًا للقانون. ولم تشر الشخصيات التى تم التطبيق معها إلى أية مشكلات على هذا المحور.

ج - الحملة الانتخابية

الآليات المستخدمة فى الدعاية الانتخابية

ركز المرشحون على استخدام اللافتات والملصقات والمطبوعات للدعاية الانتخابية، واستخدم بعضهم المؤتمرات الانتخابية (خمسة مرشحين) خاصة المرشحين منهم على القوائم، ولم تكن هناك قيود أمنية على المؤتمرات كما كان يحدث فى السابق، ولكن

ارتفاع التكلفة كان قيدًا ذاتيًا على التوسع فى استخدام هذه الوسيلة. وأشارت إحدى الشخصيات إلى عدم توفر إمكانية الإعلان عن البرنامج الانتخابى للمرشح من خلال التليفزيون المصرى، فاضطر المرشحون إلى اللجوء إلى القنوات الفضائية.

آلية إدارة الحملة الانتخابية، ومصادر الدعم والمساندة

اعتمد أغلب المرشحين على المقاعد الفردية (خمسة مرشحين) على جهودهم الذاتية، وعلاقاتهم الشخصية فى إدارة العملية الانتخابية. وذكر بعض المرشحين المنتمين للأحزاب المدنية على المقاعد الفردية (مرشحَيْن) أنهم عانوا تجاهل الأحزاب لهم أو عدم دعمهم لاسيما الأحزاب الجديدة، ربما لقلة خبراتهم التنظيمية وضعف مواردهم، خاصة مع قصر مدة الحملة الانتخابية.

لتجاوز هذه المشكلة ذكرت إحدى المرشحات أنها اعتمدت على نفسها، وعرضت على الحزب المساعدة فى الدعاية الانتخابية، أو حاولت التنسيق مع زملائها على القائمة. وذكرت مرشحة أخرى أن الحزب ساند مرشحى القائمة فقط، ولم تكن هناك دعاية مشتركة للفردى، وتضيف: "أعطونى بعض البنارات وخذى علقيها بنفسك". ومرشحة أخرى على قائمة أحد الأحزاب عانت الدعاية المضادة التى قام بها مرشح آخر على قائمة ذات الحزب ضدها! ، وبعضهم صرح بأنه خرج مدينًا من هذه الحملة.

رأت بعض الشخصيات (إحدى عشرة شخصية) الزيادة الكبيرة فى عدد الأحزاب السياسية بعد الثورة ظاهرة صحية، ومتسقة مع تاريخ الثورات على مستوى العالم الذى يشير إلى حدوث اندفاع نحو تشكيل كيانات سياسية، خاصة من جانب التيارات السياسية المكبوتة.

فى المقابل، أشارت إحدى المرشحات إلى أن ظهور عدد كبير من الأحزاب قبل وبعد الثورة يعود إلى رغبة قطاع منها فى الاستفادة من التمويل الذى كانت توفره بعض الجهات لهذه الأحزاب، والترخيص لها بإصدار صحف، واستغلال هذه

التراخيص فى جلب الإعلانات، واستغلال صغار الصحفيين للعمل بها على أمل الحصول على عضوية النقابة، وفى حالة منع هذه المصادر سيختفى عدد كبير من هذه الأحزاب.

أما مرشحو القوائم فقد كانوا أوفر حظًا نسبيًا فى الحصول على الدعم الحزبى، وأجمع مرشحو الأحزاب المعارضة على أن القدرات التنظيمية والدعم الذى وفره حزب الحرية والعدالة لمرشحيه كان على درجة عالية من القوة، مقارنة بما حصلوا عليه من أحزابهم.

أشارت بعض الشخصيات (إثنى عشر شخصًا) إلى أن الأحزاب الجديدة بوجه خاص كانت فى وضع حرج؛ فهى تفتقر إلى القواعد الشعبية والكوادر ذات الخبرة، والتنظيم على مستوى الجمهورية، وبعضها يبحث عن تكبير حجم العضوية من خلال عضويات وهمية لاكتساب رقم، وليس لبناء قاعدة شعبية، أو لتحقيق هدف، سوى الصراع على المناصب والمكانة الاجتماعية. رغم أن بعضها قام على يد قامات لها باع فى العمل السياسى، إلا أنها إما هشة أو عقائدية ولا مخزون سياسيًا لديها أو خبرة أو برنامج. ورأى هؤلاء أنه كان من الأولى تأجيل الانتخابات لفترة انتقالية حتى تستقر الأحزاب، وتُمكّن لدخول الانتخابات.

مشكلات الحملة الانتخابية

أجمع كل المرشحين السابقين فى الانتخابات وحتى الفائزين منهم على اختفاء بعض الملامح السلبية للحملات الانتخابية فى العهود السابقة مثل التضييق على مرشحى المعارضة، وتهديد وإرهاب المرشحين وذويهم، واعتقال الأنصار والأقارب. وإن استمرت بعض مظاهر الصعوبات فى العمليات الانتخابية السابقة؛ كالمبالغة فى الإنفاق على الدعاية الانتخابية، ورفض اللجنة استلام الشكاوى، والتغاضى عن المخالفات، ومشكلة تنقية الجداول الانتخابية.

فعدد من شخصيات الدراسة (خمسة عشر مرشحًا) من البرلمانيين أو المرشحين الذين لم يحالفهم التوفيق فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة أكد على اتساع حجم الدوائر بصورة غير منطقية، وعدم التناسب بين الكتل التصويتية بين الدوائر؛ فبعض المحافظات كانت دائرة واحدة كأسوان على كبر مساحتها، وكذلك بورسعيد؛ مما أثر على قدرة المرشحين فى الوصول بالدعاية إلى ناخبيهم. وأحد المرشحين ذكر أنه ركز فى حملة الدعاية على قسمين من ستة أقسام تتكون منها الدائرة الانتخابية، وبالتالى لم يكن الناخبون دائمًا على دراية كاملة بالمرشحين وانتماءاتهم، مما أثر على اتجاهاتهم التصويتية، وجعلهم عرضة للتأثير عليهم. فضلاً عن عدم التناسب بين حجم الدوائر فى الفردى والقائمة، وحجم الأصوات التى يتعين الحصول عليها لضمان كرسى فى البرلمان. مما يستدعى من وجهة نظر أغلب الشخصيات (عشرين شخصًا) إعادة النظر فى حجم الدوائر تحقيقًا لمبدأ "العدالة فى التمثيل".

كما انتقد بعض المرشحين إدارة اللجنة للعملية الانتخابية لعدة أسباب منها عدم وضوح الضوابط (مرشَحَيْن)، مثل ضرورة دفع تأمين على الملصقات، لكى لا يتم إنزالها مما يكبد المرشح خسائر مالية. فضلاً عن أنه لم يكن هناك فعليًا سيطرة من قبل اللجنة المشرفة على الانتخابات على حجم الدعاية، فلعب المال دورًا مهمًا لصالح القوى التى تمتلكه من وجهة نظر المرشحين عن الأحزاب المدنية.

كما استخدم الدين ممثلاً فى الشعارات الدينية والمساجد من جانب تيارات الإسلامى السياسى، وبعض الشعارات المبطنة مثل "احذروا الكتلة المصرية" فى قنوات فضائية بعينها. تذكر إحدى المرشحات أن الانتخابات السالف الإشارة إليها شهدت مراجعة لكل القضايا التى حسمت منذ النصف الأول من القرن العشرين، وأثيرت العديد من القضايا الخلافية كتطبيق الشريعة ومعاداة الاتجاه نحو الأفكار الغربية والعلمانية، مستغلين بذلك المشاعر الدينية.

لكن هذا الاتهام مردود عليه من جانب ممثلى التيار الإسلامى الذين نفوا هذا (أربع شخصيات)، مشيرين إلى استخدام الكنائس هى الأخرى. وذكر ممثلو حزب الحرية والعدالة فى العينة أنهم نزلوا تحت شعارهم السابق "نحمل الخير لمصر". وذكر أحد المرشحين عن تيارات الإسلام السياسى أن أبرز وسيلة لمواجهة قلة المال كانت الاتصال الشخصى المباشر مع الناخبين والعائلات. وجدير بالذكر أن فكرة الاتصال المباشر من الأساليب التقليدية للدعاية. وبصفة عامة لا يفصح المرشحون عادة فى مصر عن مصادر تمويل الحملة الانتخابية، وحجم الإنفاق عليها.

من جهة أخرى ، ذكر عدد من المرشحين (سبعة مرشحين) عددًا من الصعوبات مثل تمزيق اللافتات وإنزالها من قبل الخصوم، ونال حزب الحرية والعدالة وتحالف النور الانتخابى قدرًا كبيرًا من اللوم، خاصة من جانب المرشحات على المقاعد الفردية اللائى عانين تمزيق صورهن ولافتاتهن الدعائية. واشتكى ممثلو هذه الأحزاب من ذات المشكلة.

رغم كل هذه الصعوبات فى الحملة الانتخابية، إلا أنها فى المجمل لا تقارن بالصعوبات التى كان بعض المرشحين يواجهونها فى الانتخابات السابقة، والتى قد تصل إلى حد القتل. ولكن تظل المشكلة الحقيقية أن الحملة الانتخابية لم تصل لكل الناخبين، فى الوقت ذاته هناك شريحة إما أنها أمية أو غير مهتمة وتفتقر للثقة فى العملية الانتخابية؛ فالبعض لم يستطع حتى إدراك الفارق بين الفردى والقائمة، فضلا عن أن انتخاب المرشحين على المقاعد الفردية كان أكثر صعوبة فاستمارة الفردى كانت طويلة، ولا توضح انتماء المرشح. لهذا كان بعض الناخبين ممن لم يحصلوا على توعية أو دعاية كافية أكثر عرضة للتأثير عليهم، وسبب أغلب الانتهاكات والخروقات التى ظهرت يوم التصويت. واقترحت إحدى الشخصيات ضرورة الاهتمام بالتربية السياسية للنشء منذ سنوات الدراسة المدرسية، وبشكل خاص فى الجامعات حتى يتم إعداد جيل جديد واع بحقوقه السياسية منذ الصغر وكيفية ممارستها.

٢- المرحلة الثانية للعملية الانتخابية: يوم التصويت

يقصد بيوم التصويت: عملية الاقتراع والإدلاء بالأصوات، وقد شهدت انتخابات أعضاء مجلس الشعب٢٠١١-٢٠١٢ تغيرات جذرية فى حجم الإقبال الشعبى ودرجة المشاركة من جانب الناخبين والمرشحين معًا، بعد عقود من التقييد والتزوير من جانب النظام القائم آنذاك، والإحجام الشعبى. فلم تعان اللجان انخفاضًا فى نسب إقبال المصوتين كالسابق، وتحقق العزل الشعبى لبعض عناصر النظام القديم دون قانون، ولكن هذا لا يمنع من ظهور مشكلات جديدة.

أ- شدة إقبال الناخبين والمشكلات المرتبطة بها

كان السلوك التصويتى للناخب محل بحث ودراسة للتعرف على العوامل المحركة لهذا السلوك وهى عديدة[١٨]، وعلى خلاف الانتخابات السابقة تميزت انتخابات ٢٠١١-٢٠١٢ البرلمانية بشدة الإقبال من جانب الناخبين؛ حيث شارك نحو ٦٠٪ من إجمالى عدد الناخبين البالغ عددهم نحو ٥٠ مليون ناخب وفق تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء[١٩]، ولكن هناك تقديرات أخرى ربما تكون أقل[٢٠].

يرى أحد المرشحين أن الناخب أحجم عن المشاركة فى السابق "لأنه كان يعلم أن صوته ليس له قيمة وأن التزوير سيد الموقف". أما عقب ثورة يناير فقد رأت أغلب الشخصيات (٢٤ شخصًا) أن درجة الوعى عند الناس أفضل، وأنهم شعروا أنهم يؤدون دورًا، ودرجة الثقة فى نزاهة العملية أصبحت أعلى. ولم تقتصر المشاركة على الرجال بل تدفقت النساء بشكل مكثف ومن خلال طوابير طويلة، ورغم صعاب عديدة. ولكن هذا النزول المكثف يعوقه أن قطاعًا من الناخبين لم يكن قد حزم أمره، وأن آخرين كانوا مدفوعين للنزول خوفًا من الغرامة أو طمعًا فى مقابل الصوت الانتخابى، رأت إحدى الشخصيات أنها "جعلت الناس تنزل وبشكل مكثف لكن نازلة مش عارفة تختار أو تنتخب مين". ومن هنا أثيرت قضية تقييد حق الاقتراع حتى لا يساء استخدامه.

تقييد حق الاقتراع حتى لا يساء استخدامه

تباينت آراء الشخصيات حول حق الاقتراع هل هو حق أم واجب، والأغلبية رأته حقًا؛ وذكرت إحدى الشخصيات أنه حق والامتناع يعبر عن موقف سياسى، وهنا لا يجوز فرض غرامة على الممتنعين. ويضيف آخر أن "الغرامة تنتقص من حقك فى ممارسة حق الاقتراع". فضلاً عن أن الغرامة تحمل لونًا من التمييز لصالح الأغنياء الذين يصبح من حقهم الامتناع عن التصويت طالما هم قادرون على دفع الغرامة، فى حين يجبر الفقراء على المشاركة كما لو أن الفقير ليس لديه حق الاعتراض، فكيف يتأتى هذا؟!

كما رأت عدد من الشخصيات (إحدى عشرة شخصية) أن الغرامة شجعت وسهلت شراء الأصوات وتوجيهها، وكانت سببًا فى تقدم التيار الإسلامى، وأن ما حدث يعكس تواطئًا بين المسئولين عن إدارة البلاد آنذاك والتيارات الإسلامية وتحديدًا حزب الحرية والعدالة. ويرى هذا التيار أن "لو الناس خرجت برغبة حقيقية فى المشاركة، وبنفس نوعية من خرجوا إلى الاستفتاء كانت الانتخابات ستفرز برلمانًا حقيقيًا".

رأى القطاع الثانى من الشخصيات الانتخاب كحق وواجب، وذكرت إحدى الشخصيات أن "الاقتراع واجب فى الظرف الراهن". وهؤلاء يرفضون أن تكون الغرامة سببًا فى خروج الناس إلى مراكز الاقتراع؛ ولكن شعورهم أنهم يؤدون دورًا. تذكر إحدى المرشحات "أنها رأت سيدة تحضر لمقر لجنة الانتخاب بسيارة الإسعاف، وأكيد تكلفة الإسعاف أعلى من الغرامة". كما رأى جانب من الشخصيات أن كثيرًا من الناخبين ذهب لصناديق الاقتراع خوفًا من الغرامة "ولكن حتى هؤلاء كان أمامهم كل التيارات، والناخب اختار من اهتم بالوصول إليه ومن يعرفه، والتيار الإسلامى متواجد فى الشارع منذ فترة، والناس تثق فى المتدين؛ فمن وجهة نظرهم هذا التدين سيكون حافزًا لأداء الدور على أكمل وجه. كذلك ومما يؤكد ما سبق أنه حدث عزل شعبى

للفلول لأن الناس تعلم أنهم لا يهتمون بالدائرة الانتخابية، وترسخ عند الناس أن هؤلاء لا مطمع لهم إلا الكرسى، وهم امتداد للنظام الفاسد السابق".

رأت بعض الشخصيات (ثلاث شخصيات) تقييد حق الاقتراع ولو بشكل غير رسمى من خلال الاقتراع الإلكترونى، للحد من فرص العناصر الأقل تعليمًا ووعيًا فى المشاركة، ولمنع التزوير والتصويت أكثر من مرة، وهو ما رفضه أغلب الشخصيات (٢٢ شخصًا) . وانتقد أحد المرشحين الاقتراع الإلكترونى من منطلق أنه لا يتناسب وواقع ارتفاع نسبة الأمية الأبجدية والتقنية فى مصر، مما يعود بنا لذات المخاوف المتعلقة بانتفاء صفة السرية، وإمكانية التوجيه والتأثير، فضلاً عن ارتفاع تكلفته. ولكن مرشحًا ذكر أن الاقتراع الإلكترونى كان ممكنًا، وأن المصريين فى الخارج قدموا عرضا لذلك، لكنه رفض دون مبررات. وآخر رأى إمكانية التجاوز عن السرية بشرط عرض النتائج فوريًا من خلال شاشات عرض كبيرة وعامة. ودعت إحدى الشخصيات إلى مد حق الاقتراع للفئات المحرومة منه أو المعفاة منه–الشرطة والجيش– بوصفه حقًا عامًا لا يجوز استثناء أو إعفاء أحد منه وأسوة بمده للمصريين فى الخارج.

استخدام الدين والرشوة الانتخابية وكسر الصمت الانتخابى، وعدم السرية

اتهم التيار الإسلامى باستخدام **الرشوة الانتخابية** للوصول للشرائح والطبقات الفقيرة من خلال ما يقدمه من خدمات، وحشد الأنصار باستخدام الأتوبيسات على باب اللجان يوم التصويت، وتساءل بعض الشخصيات "من أين لهذه التيارات بهذه الأموال؟".

كما اتهم التيار الإسلامى **بكسر الصمت الانتخابى**، واستغلال أمية وجهل وعدم وعى قطاع كبير من الناخبين باستخدام الدين لانتخاب ممثليهم والتصويت ضد الكتلة المصرية. تقول إحدى المرشحات "تنقلت بين عدد من اللجان النسائية... على الباب أجهزة الكمبيوتر وشباب جالسون إلى مناضد لاستخراج أرقام الناخبين، وأمامهم

ورق أبيض وليس كروتًا. والسيدات فى الطابور يرين أن اختيار الكتلة يعنى الوقوف مع أعداء الإسلام! ودول لا يخرجوا للتصويت ولكن الدعاية، وعندما يأتى عليهم الدور يرجعوا إلى الخلف. وداخل المدرسة المندوبون يوجهون الناخبين وكان هناك هدايا عينية، وفى إحدى اللجان وجدت عددًا كبيرًا خلف كل ساتر، ونبهت القاضى. والمندوبات قمن بتوجيه السيدات الأميات. وأحيانًا تضليلهن؛ فأحد الشعارات المرفوعة لتضليل الناخبين المسيحيين الأميين كانت "أم النور بتقول لكم انتخبوا حزب النور".

وأكد عدد من المرشحين (خمسة مرشحين) أن **السرية لم تتحقق** فى الانتخابات الأخيرة؛ فأحيانا يتدخل المندوبون أو الموظفون لمساعدة الناخبين أو حتى أحد المتواجدين، وبعض اللجان لم يكن بها سواتر، أو يقوم عدد من الناخبين بالتصويت خلف الساتر الواحد معا.

تقول مرشحة أخرى "الإخوان كانوا خصمًا شريفًا، لكنهم فى الانتخابات لعبوا على المترددين –الذين لم يحسموا أمرهم– والأميين، أما تجاوزات التيار السلفى فكانت تحدث داخل الجامع، بمعنى أن من نزل من بيته ليتوجه للجان الانتخابية كان قد تم التأثير عليه بالفعل داخل الجامع بحيث جاء للجنة وهو مقرر أن يعطى صوته لتحالف النور".

ولكن مرشحى التيارات الإسلامية – وبعض المرشحين غير المنتمين للتيارات الإسلامية – رأوا أن الكنيسة قامت بتوجيه الناخبين، كما اتهمت وسائل الإعلام بالتحريض ضدها بشكل سافر ومباشر.

لهذا أبدى البعض تحفظه على نزاهة وحرية انتخابات٢٠١١–٢٠١٢ ؛ فهى حرة من حيث عدم غش الصناديق، ولكن "لم تكن حرة من حيث حرية الاختيار نتيجة التوجيه غير المباشر وغياب الوعى لدى قطاع عريض من الناخبين غير القادرين على تحديد من الأصلح".

ب- مشكلات خاصة بإدارة يوم التصويت

رصدت عدد من الشخصيات بعض المشكلات التى تعكس قصورًا فى إدارة يوم التصويت، ومنها:

ذكرت بعض الشخصيات (تسع شخصيات) أن الجداول الانتخابية لم تكن على المستوى المطلوب من الدقة "فبها عدد كبير من أسماء الموتى أو من لا يحق لهم التصويت، أو تكرار لبعض الأسماء"، وذكر أحدهم أنه لم يصل إلى اسمه بسهولة لعدم وضوح الكشف الانتخابى، ولكن أغلب الشخصيات (خمسة عشر شخصًا) لم يذكروا أنهم واجهوا مشكلات خاصة بالجداول الانتخابية.

أشارت بعض الشخصيات (تسع شخصيات) الذين خاضوا انتخابات مجلس الشعب فى العهود الماضية إلى تغيرات جذرية فى ملامح يوم التصويت مقارنة بالسابق؛ "فالتحيز السافر لجهاز الشرطة ممثلا فى: مضايقة بعض الناخبين والتساهل مع بعضهم، ورفض عمل محاضر ومنع المندوبين، وأحيانًا المرشحين من دخول اللجان الانتخابية، وإغلاقها، وتحيز وتجاوز الموظفين المسئولين عن الاقتراع لأدوارهم لصالح مرشحى الحزب الحاكم تراجع بعضها، واختفى البعض الآخر، وتحول أحيانًا لصالح أطراف جديدة".

فعلى خلاف بعض المشكلات السابقة التى كانت تعكس تحيز جهات الإدارة ضد بعض المرشحين من خلال تقييد التوكيلات القانونية للمندوبين والوكلاء عنهم، لم يعان المرشحون هذه المرة هذه التعقيدات، ولكن ظهرت مشكلات جديدة أو تحيزات أخرى؛ فذكر عدد من المرشحين (ثمانية مرشحين) أن "بعض الجهات والأفراد المسئولين عن إدارة يوم الاقتراع لاسيما قوات الشرطة والجيش- كانت سلبية فى مواجهة التجاوزات الخاصة باختراق الصمت الانتخابى خارج اللجان الانتخابية من قبل المندوبين والأنصار، أو داخلها من جانب هؤلاء أو من جانب الموظفين المسئولين عن إدارة اللجان من الداخل، وأن بعض الأحزاب الإسلامية وجهت

أنصارها من موظفى التربية والتعليم لتقديم طلبات للعمل باللجان الانتخابية ليسهل عليها التأثير فى الناخبين من خلالهم".

فى المقابل كانت جهات الإدارة أكثر تشددًا أمام التجاوزات التى تقع من جانب مرشحى الأحزاب الصغيرة، وأمام هذا التحيز ذكرت بعض الشخصيات (سبع شخصيات) أن بعض الناخبين غيروا اتجاهاته التصويتية لخلق توازن، كما كان يحدث فى السابق عندما كان الناخبون يصوتون للإخوان نكاية فى الحزب الوطنى. نفى ممثلوا التيار الإسلامى فى العينة (أربعة مرشحين) تحيز الإدارة لصالحهم، واتهموا بدورهم القوى المدنية بتوجيه الناخبين على باب اللجان، كما اتهموا الجهات المسئولة عن تأمين الاقتراع بتجاهل التجاوزات بدعوى أن دورهم يقف على حدود باب اللجان الانتخابية من الخارج؛ لمنع مرشحى التيار الإسلامى من تحقيق الأغلبية المطلقة فى الانتخابات.

كما اتهمت بعض الشخصيات (أربعة مرشحين) القضاة المشرفين بالسلبية وعدم التدخل لوقف التجاوزات، فكانوا يرفضون عمل محاضر متعللين بأسباب واهية كعدم وجود أوراق أو أقلام، والبعض ذكر أنهم تجاوزوا حدود دورهم، وقاموا بتوجيه الناخبين لصالح مرشحى التيار الإسلامى، والبعض الآخر اتهمهم بالوقوف ضد مرشحى هذا التيار، و(شخص واحد) رأى أنهم كانوا متعاونين –"زيادة عن اللزوم مع الناس"– بدون قصد التدخل والتوجيه.

لخصت إحدى المرشحات المشكلة بقولها إن القضاة لم يكن لديهم توصيف وظيفى لحدود الدور المطلوب منهم، فلم يستطيعوا أن يمنعوا أنفسهم عن تجاوزه، ولم يوفقوا فى أدائه على النحو الصحيح، فضلاً عن ظروف العمل الصعبة؛ فى ظل طول فترات الاقتراع المقسم على يومين، وضعف الإمكانات المتاحة. وهذا كله لا ينفى أنه لم تكن هناك آليات منضبطة تضمن سرعة التصرف فى الشكاوى أو ما يطلق عليه تجاوزات.

اشتكت بعض الشخصيات من المرشحين فى الانتخابات (ثلاث شخصيات) سوء إدارة اللجنة المشرفة على الانتخابات لعملية الاقتراع، مما أدى لظهور بعض المشكلات، منها تغيير الرقم الانتخابى للمرشح قبل التصويت بفترة قصيرة، دون إعلام المرشح به، وعدم توفير الرمز الانتخابى للمرشحين لإعلام الناخبين بها، والتقاعس عن تنظيم طوابير الناخبين، وتوزيع الناخبين على اللجان بشكل سيئ، والسماح بالتدخل عندما تتفاقم المشكلات باستخدام العصا الكهربائية بشكل مهين للناخب. فضلاً عن أن صناديق الاقتراع لم تكف الأوراق الكثيرة مع شدة إقبال الناخبين.

كما كانت هناك مشكلات متعارف عليها يوم الاقتراع كتأثير العصبيات والثقافة الذكورية فى المجتمع على اتجاهات التصويت. واستمرار الصورة الذهنية عن الانتخابات ودور البرلمانى كنائب خدمات، والاستعداد لبيع الصوت والرغبة فى الشراء، مما وضع أعباء مادية خانقة على كاهل المرشحين خاصة على المقعد الفردى.

٣- مرحلة ما بعد التصويت

تشمل مرحلة ما بعد التصويت عمليات عد الأصوات وإعلان النتائج، وكانت أبرز مشكلات هذه المرحلة كما ذكرتها بعض الشخصيات هى صعوبات إدارة عملية الفرز ما بين قاعات غير مجهزة للفرز، وطول الفترة الزمنية المخصصة له مع كونه فرزًا يدويًا، وبعد يومين من العمل (ثلاث شخصيات). والشكوى من التلاعب فى عملية الفرز واحتساب النتائج من خلال إخفاء بعض الصناديق، ومنع المرشحين والمندوبين أحيانًا من حضوره لضيق القاعات، ومنع كاميرات التليفزيون من مراقبة العملية أحيانًا، وتلاعب الفارزين فى بعض أوراق الاقتراع، وفى احتساب النتائج (خمس شخصيات)، واقترحت شخصيتان الأخذ بفكرة التصويت والفرز الإلكترونى أسوة

ببعض الدول العربية. وهذه المشكلات على كثرتها لا تقارن بما كان عليه الوضع فى السابق[٢١].

ثالثا: إدارة العملية الانتخابية والإشراف والرقابة عليها

إن إدارة العملية الانتخابية والإشراف والرقابة عليها عمليات تجرى أثناء كل المراحل التى تمر بها العملية الانتخابية، ونظرًا لأهميتها أفردت لها الباحثة جانبًا مستقلاً.

١- إدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها

تشير الدراسات السابقة حول الانتخابات فى مصر إلى مجموعة من العقبات متعلقة بآليات إدارة العملية الانتخابية وتنظيمها؛ حيث اتهم كل من جهاز الشرطة ثم اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات وأجهزة الإدارة المحلية بالتحيز لصالح مرشحى الحزب الحاكم، وضد المعارضة، والعجز عن إدارة العملية الانتخابية، فلم تكن هناك لجان مستقلة ومحايدة وقادرة على الاضطلاع بمهامها، حتى اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات فقد نالها قدرًا من النقد؛ نتيجة طريقة تشكيلها وآدائها الذى أكد أنها لم تكن تتمتع باستقلالية، وطابع عملها كلجنة مؤقتة، والصلاحيات القانونية المحدودة، وكذلك القدرات المادية والبشرية[٢٢].

تعكس استجابات الشخصيات فى عينة البحث استمرار المشكلات المرتبطة بقصور إدارة العملية الانتخابية فى مصر بعد الثورة، ومن وجهة نظر بعض الشخصيات فإن كل هذه المشكلات والتجاوزات ربما ما كان لها أن تقع إذا كانت هناك إدارة محايدة ومستقلة للعملية الانتخابية. لهذا اقترحت بعض الشخصيات (ثلاث شخصيات) إنشاء هيئة مستقلة أو مفوضية لها صلاحيات واضحة وقادرة على تنفيذ القرارات التى تصدرها من خلال جهاز إدارى مستقل وقوة شرطة تخضع لها، خاصة وأن السلطة التنفيذية ممثلة فى وزارة الداخلية ما تزال تسيطر على إعداد الجداول الانتخابية، وتحديد الدوائر الانتخابية.

اقترحت إحدى الشخصيات إعادة تنظيم اللجنة العليا من حيث عضويتها؛ وأن تجمع بين عناصر وشخصيات عامة متنوعة كالقضاة ممن بلغوا سن التقاعد، وعدد من الحقوقيين المتفرغين، وأساتذة الجامعة وعناصر شعبية كالشيوخ والقساوسة وبدون مقابل مادى.

بدا من استجابات عدد من الشخصيات (خمس شخصيات) أنهم غير راضين عن استمرار الإشراف القضائى على الانتخابات لعدة أسباب يأتى على رأسها: أن اشتراك القضاة فى الإشراف على الانتخابات جعلهم موضع مساءلة، واتهام بالانحياز مما نال من مكانة وقدر المؤسسة القضائية، حيث حدثت أخطاء فادحة وتحمل القضاء هذه الأخطاء؛ على سبيل المثال حدوث حالات تزوير فى بعض الانتخابات التى أجريت قبل عام ٢٠١١ فى وجود القضاة، واتهم القضاة بالانحياز لصالح تيارات وأشخاص بعينهم؛ بدافع من هواهم الشخصى أو لمصالح خاصة. فضلا عن أن الإشراف عبء عليهم وليس عملهم، ويحتاج لموظفين مدربين على هذا العمل، وهيئة تنتخب من مجلس الشعب، أسوة بتجارب دول أخرى من وجهة نظر بعض المبحوثين .

هناك شخصيات أخرى (أربع شخصيات) كانوا مع استمرار الإشراف القضائى لأسباب تعد وجيهة من وجهة نظرهم ويأتى على رأسها أن المجتمع المصرى يعانى أزمة ثقة والإشراف القضائى ضمانة أساسية لاستمرار ونزاهة العملية الانتخابية، ومنع التلاعب، وسد أبواب الطعن فى المجالس المنتخبة. لاسيما وأن ذات الطعون فى نزاهة الإشراف القضائى سوف توجه لأى جهة أو كيان، ولكن الأصل فى القضاة الحياد والنزاهة ، خاصة لو تم إعفاؤهم من حق الاقتراع أو الانتماء للأحزاب. وهناك رأى ثالث (ثلاث شخصيات) رأى استمراره بشروط؛ على رأسها تحديد مهام القضاة بشكل واضح وصريح مع تدريبهم، وأن يكون إشرافًا مشتركًا، إضافة إلى الاستعانة بالرقابة الدولية كضمان لنزاهة الإدارة الانتخابية.

٢- الرقابة على الانتخابات

تختلف الرقابة على الانتخابات عن الإشراف عليها[٢٣]؛ وهناك عدة قضايا مرتبطة هنا ومنها: السماح بوجود رقابة على الانتخابات، من عدمه، وهل هى رقابة داخلية أم دولية؟ وفى أى مرحلة من المراحل الثلاث يسمح بها؟ أم أنها مسموح بها فى المراحل الثلاث؟ وحدود عملها؟ وتختلف مستويات الرقابة حسب نوع الانتخابات هل هى انتخابات رئاسية أم برلمانية أم محلية [٢٤].

رأت أغلب الشخصيات (ستة عشر شخصًا) أنه لم تكن هناك رقابة على الانتخابات التى جرت. فالموجودون كانوا متابعين وليسوا مراقبين بالمعنى المتعارف عليه، وقدموا توصيات لم يؤخذ بها، كما كان هناك تقييد لمنظمات المجتمع المدنى فكثير من المنظمات رفضت طلباتها للمراقبة على الانتخابات، ولم يكن هناك متسع من الوقت للتدريب، وتضيف إحدى المرشحات السابقات "من التزم مثل من لم يلتزم".

وقد اتفقت أغلب الشخصيات (ستة عشر شخصًا) على أهمية السماح بوجود رقابة محلية ودولية من منطلق أنها تحقق الشفافية، وبالتالى تعزز من الثقة فى نزاهة الانتخابات وحريتها، فضلاً عن أنها لا تعد نقيصة، طالما أنه ليس هناك ما يتم إخفاؤه. فضلا عن أن الرقابة لا تمس سيادة الدولة المصرية، بل على العكس كثيرًا ما شاركت مصر بمراقبين فى الرقابة على انتخابات بلاد أخرى، وهى داعمة لمصداقية السلطة التنفيذية ورغبتها فى تحقيق التحول الديمقراطى، بشرط أن يكون هناك تدريب جيد للمراقبين.

فضلت إحدى الشخصيات الرقابة المحلية على الدولية من منطلق أن عدد اللجان كبير ويستدعى رقابة منظمات المجتمع المدنى المصرية التى ستكون أكثر فعالية، واقترحت بعض الشخصيات (خمس شخصيات) الاستعانة بالصحافة والكاميرات التليفزيونية والبث الحى، والتصويت الإلكترونى، كوسائل للرقابة بجانب المراقبين.

عارض البعض (أربع شخصيات) فى العينة الفكرة من منطلق أن الرقابة الدولية قد تكون ذريعة للتدخل الخارجى فى العملية الانتخابية وتوجيه الناخب أو اختراق مصر من الخارج، فإذا لم تكن كذلك، فلا مانع.

رابعا: تقييم نتائج العملية الانتخابية

أعربت بعض الشخصيات (خمس شخصيات) عن تفاؤلهم بما تم من انتخابات تشريعية، خاصة مع نسبة التغير فى تركيبة المجلس، وتراجع ظاهرة استبعاد التيار الدينى عن السلطة. وهذا الفريق استبعد حدوث ردة للخلف! وكان رأيه أن المجلس المنتخب آنذاك إن لم يقم بدوره فسيكون للناخبين رأى آخر فى الانتخابات القادمة!

ورأى فريق ثان (عشرون شخصًا) أن هناك مجموعة من العوامل أعاقت التجربة على رأسها وجود صراع حول هوية الدولة المصرية بين التيارات السياسية الرئيسة على الساحة المصرية، نتيجة الانقسام الفكرى، هذا الصراع انعكس على نتائج الانتخابات وعلى الحياة الحزبية، وعلى التحالفات الانتخابية فسرعان ما انفضت كلها أو بعضها أثناء الانتخابات.

صعود التيار الإسلامى لماذا؟

رأت بعض الشخصيات(عشر شخصيات) أن صعود التيار الإسلامى فى الانتخابات الأخيرة يعود إلى عدة عوامل، منها قدرة هذا التيار على الحشد باستخدام أساليب متعددة، ويخشى هؤلاء من استخدام الديمقراطية كسلم للوصول إلى الحكم ثم العدول عنها، حيث لا يثق التيار العلمانى فى التوجهات الديمقراطية لفصائل التيار الإسلامى[٢٥].

يرد على هذا الرأى رأى آخر مفاده أن "الإقبال الكبير جاء بعد عقود من التجاهل، والتزوير الذى لعب دورًا رئيسًا فى ابتعاد الشعب المصرى تمامًا عن الانتخابات، وكانت نسب المشاركة الشعبية فى الانتخابات لا تتجاوز ٣ إلى ٥٪، لأن البرلمانات السابقة لم تعكس الواقع المصرى الطبقى والاجتماعى. ونزول الناس

فى الانتخابات جاء نتيجة تحسن مستوى الثقة فى العملية الانتخابية، وتكرار الممارسة سيؤدى لنتائج أفضل فى المستقبل، وبرلمان ٢٠١٢ من وجهة نظر هذا التيار كان برلمانًا حقيقيًا بإرادة شعبية وتحت إشراف قضائى وبدون قوى خارجية تؤثر على إرادة القضاة.

ورأى ممثلو التيار الإسلامى أن الناخب اختار من يعرفهم من خلال خدماتهم – التى اعتادوا تقديمها للمجتمع، أو للعمل فى الدعوة – ويثق فى أنهم لن يسرقوه كسابقيهم، وأن هذا التيار استطاع إقناع الناخب بأن "الانتخاب شهادة".

رأت إحدى شخصيات الدراسة من مراقبى عملية الانتخاب أن الساحة كانت مفتوحة لكل التيارات ومنذ زمن طويل والأحزاب والقوى التى فشلت كانت نشطة على الأرض فلما لم تصل للناخبين؟ السبب ربما يكون لأن بعضها تعالى على الناس وأدار ظهره لهم من وجهة نظر إحدى الشخصيات.

رأت بعض الشخصيات (ثمانية عشر شخصًا) أن معالجة هذه الأسباب تستدعى عوامل مباشرة تمثلت فى الحفاظ على استمرار الممارسات التى تخلق تدريجيًا وعيًا لدى الناخب، وعوامل غير مباشرة تتضمن تغييرًا ثقافيًا وبناء مؤسسيًا: كتمكين الشعب وإصلاح النظام التعليمى وتفعيل وترشيد دور المؤسسات المعنية بصنع الثقافة. واستحضار العوامل المهيئة للعمل الديمقراطى، أو ما اصطلح على تسميته بمؤشرات التحول الديمقراطى وتحديدًا احترام الحريات العامة والعمل الحزبى والمبادئ المرتبطة بحقوق الإنسان، والاتفاق على برامج قابلة للتنفيذ والتقييم، وتقييم الأداء، والتركيز على بناء المؤسسات وتفعيلها، وترسيخ مبدأ التعددية السياسية.

أشارت عدد من الشخصيات (خمسة عشر شخصًا) إلى أن الأحزاب فى مصر فى حاجة لعمليات إصلاح جذرى. ومصير هذه الأحزاب إما اندماج الأحزاب التى تعبر عن التيارات الفكرية المتقاربة، أو ظهور حزب متجاوز للأيديولوجية. أما الأحزاب الدينية بوجه خاص، فرأى البعض أن أمامها خيارين إما أن تطور نفسها ببرامج حياتية، أو ستصاب بالضعف والوهن ويتم تجاوزها[٢٦].

تأجيل الانتخابات هل كان هو الحل؟

بدا فريق من العينة قلقًا على مستقبل مصر، فالانتخابات ليست هدفًا فى ذاتها، ولكنها آلية، خاصة وأن خريطة التحالفات غير واضحة، وعلى حد تعبير إحدى الشخصيات" نحن لسنا على الطريق، إلا الطريق القديم عدا التوريث نتيجة صفقة"؛ فهناك حراك فى المجتمع المصرى بلا فعالية نظرًا لغياب العوامل المهيئة للتحول الديمقراطى، كاحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان والقيم الأساسية للديمقراطية كالتداول السلمى للسلطة، وحرية التعبير والتظاهر، وغياب قواعد العمل الحزبى. فعلى مدار التاريخ المصرى عرف المجتمع هبات ووقفات سرعان ما انكسرت. كما أشير إلى حالة عدم الاستقرار فى ظل الفوضى وغياب الأمن، وتصاعد المطالب الفئوية فى ظل ثورة التوقعات لدى قطاع واسع ينتظر نتائج سريعة، وغياب الإنجاز الحقيقى على المستوى السياسى والاقتصادى، بل والثورى فى ظل محاكمات هزلية، وحالة التخبط وعدم الخبرة، فضلاً عن تغلغل النظام السابق فى كل أركان الدولة، مما يفرض أن تأخذ عملية التحول وقتًا خاصة وأن الأفكار القديمة لازالت حاكمة لكثير من الأجهزة والتيارات السياسية، وترسيخ ثقافة جديدة يحتاج إلى وقت طويل.

رأى الفريق السابق أنه كان من الأجدر تأجيل الانتخابات[٢٧]، وطرح فترة انتقالية لثلاث سنوات على الأقل، وحتى لا يتم تسليم البلاد لتيار الإسلام السياسى على حد قوله، وضرورة اتخاذ خطوات جادة تبدأ بطرح "رؤية متكاملة" تتضمن دستورًا يحترم حقوق الإنسان ويرسخ لسيادة القانون وبناء المؤسسات، وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة.

أما التيار الإسلامى فقد رفض فكرة التأجيل (أربع شخصيات) ربما لأنه رأى أمامه فرصة تاريخية لا يريد تضييعها، وربما أيضا لافتقاره للخبرة السياسية، فالتركة المصرية أثقل من أن يحملها فصيل سياسى واحد خاصة مع تنوع وتعدد القوى السياسية وتباين مزاج الشارع المصرى، وليست قلة الخبرة مشكلة قاصرة على الإسلاميين، كما أن مشاكل تيار الإسلام السياسى لا تقتصر على هذا، فهناك مشكلة

أخرى جديرة بالبحث وهى تاريخ طويل من القهر "أدى إلى خلق عقلية وثقافة مترسخة لدى قطاعات واسعة من الإسلاميين يطلق عليها البعض ثقافة "المحنة"، وهى المقابل لمفهوم "المظلومية التاريخية" بكل ما يرتبط بها ويترتب عليها من أبنية ذهنية ونفسية وسلوكية[٢٨].

إصلاح سياسى شامل

رأت بعض الشخصيات (أحد عشر شخصًا) أن الحل على المدى البعيد ليس فى النخب القديمة ولكن جيل الشباب، وإصلاح التعليم ووجود إرادة سياسية للحل. فضلاً عما يشير له المحللون من ضرورة مواجهة كل التيارات السياسية، وعلى رأسها التيار الإسلامى لتحديات الحكم والمعارضة، وتحقيق مصارحة ومصالحة وقصاص [٢٩].

خاتمة

خلص البحث إلى أن هناك عدة قضايا أثارتها انتخابات٢٠١١-٢٠١٢ مرتبطة بحق الاقتراع فى مصر أبرزها قضية الكفاءة والمساواة فى منح هذا الحق، والموقف من التصويت الاختيارى والتصويت الإجبارى. وهذه القضايا وإن كان بعضها بمثابة قضايا منتهية فى الفقه القانونى، إلا أن آراء بعض الشخصيات تشير إلى تراجع الإحساس بالثقة ورشادة الهيئة الناخبة وعدم رضاء قطاع من النخبة عن الاتجاهات التصويتية للقطاع العريض للهيئة الناخبة، لاسيما فى ظل استمرار ضعف الأحزاب التى تعبر عن قطاعات الوسط، وسيطرة الأحزاب الدينية على توجهات قطاع عريض من الشارع المصرى، وهى أحزاب حديثة النشأة. أما الأحزاب القديمة والتقليدية فقد تراجعت بصورة كبيرة من حيث التواجد فى الشارع السياسى والقدرة على حشد المؤيدين، كالوفد والتجمع وغيرهما. كما أن القوى الثورية – وحتى الأحزاب الدينية– كانت هى الأخرى قلقة من توجهات الهيئة الناخبة خلال مرحلة الانتخابات الرئاسية، وغير قادرة على تحديد اتجاهاتها بدقة، وبناء تحالفات مستقرة.

رصد البحث تراجع مشكلة العنف الانتخابى التى عاناها المرشحون فى الانتخابات السابقة بدرجة ملحوظة سواء التى اعتاد الأمن ممارستها من خلال عدة أدوات منها استخدام البلطجية ضد مرشحين وناخبين بعينهم، أو التى اعتاد بعض المرشحين ممارسته ضد بعضهم البعض.

كما رصد البحث استمرار الكثير من العقبات المتعلقة بإدارة العملية الانتخابية، على الرغم من وجود الكثير من الإيجابيات على مستوى إدارة العملية الانتخابية مقارنة بتاريخ التجارب الانتخابية فى مصر.

طرحت بعض الشخصيات مجموعة من القضايا حول مستقبل التجربة الديمقراطية فى مصر فى ضوء نتائج الانتخابات؛ يأتى على رأسها هوية الدولة المصرية، ومستقبل الأحزاب المصرية من حيث العدد وإمكانية الاندماج فى المستقبل، وقدرة التيار الإسلامى على اكتساب ثقة التيارات الأخرى والعمل معها، ومستقبل أزمة الثقة بين التيارات السياسية، وهذه المشكلات ذاتها هى التى أدت لتفجير الوضع السياسى فى مصر على النحو الحالى.

الهوامش

١- انظر: النظم الانتخابية @http://aceproject.org/ace-ar/topics

عمرو هاشم ربيع محرر، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩.

عبد السلام نوير، "الأبعاد السياسية لتطور النظام الانتخابى فى مصر"، في: عالية المهدى، ومحمد كمال (محرران)، النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١٩-٥١.

Jellissen, Susan M. Book Review: Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt, Comparative Political Studies, April 2012; vol. 45, no.4, pp. 535-539.

٢- لمزيد من التفاصيل انظر:

الشيماء على، "حق الاقتراع فى مصر"، المجلة الاجتماعية القومية، عدد مايو ٢٠١٢.

٣- عمرو هاشم ربيع، العنف الانتخابى ... التعريف وحجم الظاهرة وتطورها: دراسة للحالة المصرية، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، نحو انتخابات حرة نزيهة، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢، ص ص ١٦٥-١٨١.

٤- انظر:

الشيماء على، عقبات العملية الانتخابية وسبل تجاوزها، في: نادية حليم وآخرون، المرأة والانتخابات البرلمانية فى٢٠١٠، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، والمجلس القومى للمرأة، ٢٠١٢.

- كمال المنوفى (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم سياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
- سارة بن نفيسة وعلاء الدين عرفات، الانتخابات والزبائنية السياسية فى مصر: تجديد الوسطاء وعودة الناخب، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٥.
- هالة مصطفى،"انتخابات ٢٠٠٠: مؤشرات عامة"، مجلة الديمقراطية، العدد١، ٢٠٠١، ص ص ٥٨-٦٣.
- جهاد عودة، "الحزب الوطنى والديمقراطية: مدخل للتفكير"، مجلة الديمقراطية، العدد٤، ٢٠٠١، ص ص١٣١-١٣٤.
- إيهاب سلام، الانتخابات، سلسلة موسوعة الشباب السياسية، العدد٧، ٢٠٠٠، ص ص ٤٦-٤٨.
- محمد سعد أبو عامود، "الظواهر الجديدة فى انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠"، مجلة الديمقراطية، العدد١، ٢٠٠١، ص ص ٦٤-٧١.
- مصطفى علوي، (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة،٢٠٠٠، ص ص ٩-٢٨٨.

٥- كمال المنوفى (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم سياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

Ebeid, Mona Makram, Egypt's 2000 Parliamentary Elections, Middle East Policy, Vol. VIII, No. 2, June 2001, pp. 32-44.

Paul, A R I, Egypt's Labor Pains For Workers, the Revolution Has Just Begun, Dissent, Fall 2011,pp. 11-16.

٦- يؤدى عدم التتابع بين انهيار النظام القديم بمؤسساته، وبناء نظام جديد بمؤسساته، إلى وجود فترة انقطاع قد تؤدى لانهيار الدولة. ومن أجل بناء مؤسسات جديدة لا يكفى مجرد إجراء الانتخابات فإجراؤها قبل الاستعداد لها قد يضر بالعملية الديمقراطية؛، خاصة لو لم تكن هناك جماعات قوية مساندة للديمقراطية، ولو لم يحدث تغيير ثقافى فى اتجاه بناء ثقافة سياسية ديمقراطية. وغياب هذه الثقافة قد يقوض العملية

الديمقراطية؛ فالسياسيون الخائفون من الهزيمة فى الانتخابات قد يلجأون لتأجيج المشاعر الطائفية خوفًا من فقدان مراكزهم، وقد يلجأ الخاسرون إلى رفض النتيجة، وعدم احترام مبدأ تداول السلطة؛ خاصة فى ظل الارتباط بين القوة السياسية والاقتصادية فى الدول النامية. كما أن الناخب ليس أمامه سوى إعمال خبرته والتصويت على أسس دينية أو إثنية أو لمجرد الرغبة فى التغيير. ويترتب على ذلك ظاهرة العودة إلى اختيار الأحزاب القديمة وإن كانت فاسدة، أو الحاكم العسكرى فى ثياب مدنية. وبالتالى تصبح الانتخابات مجرد إجراءات بدون مغزى. انظر:محمد عاشور،"النظم الانتخابية والانتخابات فى إفريقيا بعد الحرب الباردة"، فى: علياء المهدى ومحمد كمال (محرران)، النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم، القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠٠٣.

Tagma, Halit Mustafa, Kalaycioglu, Elif, and Akcali, Emel, 'Taming' Arab social movements: Exporting neoliberal governmentality, Security Dialogue, October-December 2013, vol. 44, no. 5-6, pp. 375-392.

٧- يميز بعض علماء السياسة بين التنمية السياسية والتحديث، فالتحديث السريع لا يؤدى إلى تنمية سياسية، وإنما يؤدى إلى "انهيار سياسى؛ لأن معدلات المشاركة والتعبئة تكون مرتفعة، بينما معدلات التنظيم والمؤسسية منخفضة. انظر:عبد الغفار رشاد محمد، نظريات التنمية السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٩٨-١٣٧.

٨- انظر: تعميق الديمقراطية: استراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات فى جميع أنحاء العالم، تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية والأمن، سبتمبر ٢٠١٢، ستوكهولم، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢.

Kandeel, Amal A., Egypt at a Crossroads, Middle East Policy, Vol. XVIII, No. 2, Summer 2011, pp. 37-45.

٩- تجدر الإشارة هنا إلى أن ذات العينة تم التطبيق معها فى إطار بحث" النظام الانتخابى المصرى: واقعه ومستقبله"، دراسة استطلاعية"، والذى أجرته الباحثة وقدمته إلى المؤتمر السنوى الرابع عشر للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية "مصر فى مفترق الطرق"، القاهرة ٢٠١٢، تحت الطبع.

١٠- انظر:انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢، ويكبيديا الموسوعة الحرة.

١١- القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وتعديلاته، انظر: الموقع الرسمى للجنة العليا للانتخابات. http://www.elections.gov.eg

١٢- عبد الغفار شكر، التحالفات الانتخابية لمجلس الشعب ٢٠١١/٢٠١٢، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب٢٠١١/٢٠١٢، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢، ص ص ٩٣-١١٤.

١٣- انظر:

Fradkin, Hillel and Libby, Lewis, Egypt's Islamists :A Cautionary Tale The Muslim Brotherhood's patience and prudence should not be mistaken for moderation, Commentary, April 2011,pp. 17-21.

Abdel Samad, Omer, Democratic Mirage; The Long Road Ahead in Egypt, Harvard International Review, Spring 2006.

،Free and Fair Elections: Newexpandededition ،.Guy S ، Goodwin-Gill .http: //www @ .Union 2006 Geneva, Inter-Parliamentary .undp.org/governance

http://aceproject.org/.

١٤- Diamond, Larry,"Is The Third Wave Over?", Journal of Democracy, Vo1.7,No.3, July, 1996, pp. 20-37.

١٥- تجدر الإشارة هنا إلى أن القوى الإسلامية والليبرالية كلاهما متهم بأنه لا يولى تمثيل المرأة السياسى الاهتمام الكافى، وهو ما يرجعه البعض لعوامل بنيوية وليس بالضرورة أيديولوجية...انظر:

El-Mmahdi, Rabab, Does Political Islam Impede Gender-Based Mobilization? The Case of Egypt, Totalitarian Movements and Political Religions, Vol. 11, Nos. 3–4, September–December, 2010,pp. 379–396.

١٦- مازن حسن، المستقلون فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١/٢٠١٢، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، مرجع سابق، ص ص ١٨١-٢٠٦.

١٧- انتقد عدد من الشخصيات الأحزاب سواء القديم منها أو الحديث؛ لأنها لا تركز على أدوار الأحزاب المتعارف عليها فى الأدبيات السياسية، وعلى رأسها كونها تنظيمًا سياسيًا يجمع المطالب، ويوصلها، ولديه برنامج يسعى للوصول إلى السلطة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأحزاب القديمة كثيرًا ما لجأت إلى مقاطعة الانتخابات قبل الثورة لسحب غطاء الشرعية عنها، وهو ما أثر على قدراتها التنافسية بعد الثورة انظر:

Smith, Ian O., Election Boycotts and Hybrid Regime Survival, Comparative Political Studies, April 2014; vol. 47,no. 5, pp. 743-765. first published on May 30, 2013.

١٨- أحمد زايد، انتخابات مجلس الشورى بين الإقبال والإدبار: دراسة فى السلوك الانتخابي، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢، ص ص ١٥٣-١٧١.

١٩- انظر هنا تصريح اللواء أبو بكر الجندى، رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، لوكالة أنباء الشرق الأوسط المنشور على موقع جريدة اليوم السابع بتاريخ الأربعاء، ١١ يناير ٢٠١٢.

http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=575184&SecID=65&IssueID=0

الهيئة العامة للاستعلامات، انتخابات مجلس الشعب٢٠١١-٢٠١٢.

www.sis.gov.eg/newVR/election2011/html/nj82

٢٠- تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تفاوتًا، فبعض الباحثين قدروا نسبة المشاركة ب٥٤٪، وهناك تقديرات غير رسمية بأنها وصلت إلى ٦٥٪ انظر:

- خليل كلفت، مع متاهات أرقام الانتخابات فى مصر، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٤٧، ٢٠١٢. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=310264
- محمد السيد عبد الجواد، "الصندوق فى عامين": ٤١٪ من الناخبين شاركوا فى ضربة البداية.. و«البرلمان المنحل» الأعلى مشاركة، المصرى اليوم، ٢٠١٣/١/٢٣.

http://www.almasryalyoum.com/news/details/285859

٢١- نبيل عبد الفتاح (محرر)، القضاة والإصلاح السياسي، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط١، ٢٠٠٦.

هشام البسطويسي، القضاء والإصلاح الدستورى فى مصر، في: مصطفى كامل السيد (محرر)، التعديلات الدستورية: رؤى مستقلة- مناقشات منتدى الإصلاح الدستوري، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ص ص ٩٣-١٠٣.

Wolff , Sarah, Constraints on the promotion of the rule of law in Egypt: insights from the 2005 judges' revolt, Democratization, Vol. 16, No. 1, February, 2009, pp.100–118.

٢٢- انظر:

- أشكال الإدارة الانتخابية @http://aceproject.org/ace-ar/topics
- أشكال الإدارة الانتخابية، ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢، ص ص ١-٣٦.
- زياد عقل، الإشراف القضائى ومصداقية الانتخابات، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، نحو انتخابات حرة نزيهة، مرجع سابق، ص ص ٢١٣-٢٣٢.
- أحمد عبد الحفيظ، الإدارة القضائية للانتخابات، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، نظم إدارة الانتخابات فى مصر، مع المقارنة بحالة بلدان أخرى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦، ص ص ١٣-٣٢.

Naijar, Fauzi, M. The Future of Democracy in Egypt, Critique: Critical Middle Eastern Studies,Vol. 17, No. 2, pp.117–133, Summer, 2008.

٢٣- جاى س .جودوين- جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولى والممارسة العملية، ترجمة، أحمد منيب، وفايزة حكيم، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٠.

٢٤- Kelley, Judith, Do International Election Monitors Increase or Decrease Opposition Boycotts?, Comparative Political Studies, November 2011, vol. 44, no. 11, pp. 1527-1556, first published on March 11, 2011.

٢٥- لمزيد من التفاصيل انظر:

- Cropsey, Seth and Milikh, Arthur, Democracy In Egypt Applying the Tocqueville Standard, World Affairs, May / June 2011, pp.51-85
- Weismann , Itzchak, Democratic Fundamentalism? The Practice and Discourse of the Muslim Brothers Movement in Syria, The Muslim World, Volume 100 , January, 2010, pp. 1-16.

٢٦- الأحزاب الدينية بشكل عام تواجه عدة تحديات بعضها استطاعت تجاوزها والبعض لازال يحاول... لمزيد من التفاصيل انظر:

Brocker, Manfred and Künkler, Mirjam, Religious Parties: Revisiting the Inclusion-Moderation Hypothesis, Party Politics, March 2013, vol. 19,no.2, pp. 171-186.
http://online.sagepub.com.

٢٧- تشير بعض الدراسات إلى أن الإسراع بإجراء الانتخابات بعد مرحلة صراع، ليس أفضل الخيارات.

Brancati, Dawn and Snyder, Jack L., Time to Kill: The Impact of Election Timing on Post conflict Stability , Journal of Conflict Resolution, October, 2013; vol. 57, no. 5, pp. 822-853, first published on July 24, 2012.
Greenwood, Maja Touzari and Wæver, Ole, Copenhagen–Cairo on a roundtrip: A security theory meets the revolution, Security Dialogue, October-December 2013, vol. 44,no. 5-6, pp. 485-506.

٢٨- حامد عبد الماجد، "الإسلاميون وتحديات السياسة والحكم"، مجلة الديمقراطية، ٢٠١٢.

٢٩- يشار هنا إلى ضرورة التعلم من تجارب الدول الأخرى لاسيما على نحو ما شهدته تجربة جنوب إفريقيا فى إطار العدالة الناجزة والانتقالية. وتجربة تركيا فى كيفية بناء العلاقة بين الدولة المدنية والمؤسسة العسكرية. حول هذه التجربة انظر: الانتخابات

وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، تقرير رقم ٥٦، ٢٠١١، ص ص ١-١٦.

Abstract

A VISION ON 2011-2012 PARLIAMENTARY ELECTIONS

Alshimaa Aly

The Egyptian 2011-2012 Parliament Elections was the first election for the Egyptian Parliament after the January 25 revolution, that toppled President Hosni Mubarak regime. Elections were held in three stages starting on November 28, 2011 until January 11, 2012. This election has gained a great importance for a number of reasons**;** the first was the high hopes on this Parliament to override the problems of the previous elections, the second was achieving revolution demands through free and fair elections, that reflect the will of the Egyptian people. This paper seeks to identify the views of a group of concerned experts and political forces around obstacles that faced the first election of the Parliament of the revolution, and the ways to overcome them.